

المساعي السعودية لم تكف... ماذا كشفت الإمارات عن الرئيس اليمني الفارّ عبد ربه منصور هادي ووزرائه باستخدام برامج التجسس الإسرائيلية؟؟



التغيير

الإمارات تفرض نفسها كمنافس قوي للمملكة، وإذا كانت الإمارات قد اتخذت بالفعل قرار التنصت على وزراء حكومة هادي بنفسها وبدون علم المملكة، فهذا يدل على انقسام كبير بين البلدين ...

مرت ست سنوات على انطلاق "عاصفة الحزم" في مارس 2015، والتي بدأت خلالها العمليات العسكرية في اليمن بقيادة المملكة وبمشاركة دول ما يسمى بـ "التحالف" برئاسة الإمارات. وقادت العمليات لدعم "شرعية" حكومة عبد ربه منصور هادي والحد من تقدم جماعة انصارا.

إلا أن العاصفة لم تنته خلال أسبوع كما توقعت المملكة، بل استغرقت شهوراً انقسمت خلالها صفوف ما يفترض أنه "خط واحد" بين حكومة "هادي" المدعومة من المملكة والمجلس الجنوبي المدعوم، من الإمارات.

رغم أن الإمارات شاركت بحدّة في البداية في العمليات العسكرية التي قادتها المملكة دعماً لحكومة عبد ربه منصور هادي، فإن ثقة الإمارات في هادي وحكومته معدومة تماماً، واليمن كان أحد النقاط الرئيسية. الخلاف بين البلدين. وقد ثبت ذلك أيضاً من خلال التسريبات الأخيرة في سياق مشروع Pegasus.

وبحسب التسريبات الجديدة، لجأت الإمارات إلى شركة NSO الإسرائيلية الخاصة، والتي تضم أفراداً كانوا أعضاء في الموساد والجيش الإسرائيلي، وتحديداً إلى برنامج التجسس الشهير "بيجاسوس"، للمراقبة والتجسس على معظم أجهزة وزراء حكومة هادي.

كما ورد اسم الرئيس نفسه ضمن هذه التسريبات، لكن فريق التحقيق لم يتمكن من التحقق من أرقامه. كما يُزعم أن أنجاله لم يسلموا من التنصت، لكن فريق التحقيق لم يتمكن أيضاً من التحقق من أعدادهم، باستثناء جلال عبد ربه منصور هادي.

رئيس الوزراء الأسبق يخضع للتدقيق!

ومن أبرز المستهدفين رئيس الوزراء الأسبق أحمد عبيد بن دغر الذي استمرت ولايته سنتين وستة أشهر (4 نيسان / أبريل 2016 حتى 15 تشرين الأول / أكتوبر 2018). هذه هي الفترة التي تأسس فيها المجلس الانتقالي الجنوبي، بعد أن دعا محافظ عدن آنذاك اللواء عيروس الزبيدي إلى إقامة كيان سياسي جنوبي مقابل القوى السياسية الشمالية في سبتمبر 2016، وخلالها دعا تم الإعلان عن رئاسة المجلس الانتقالي الجنوبي في 11 مايو / أيار 2017.

استهدفت أرقام ابن دغر في المملكة منذ عام 2016 حتى منتصف عام 2019، ومن المرجح أنه لا يزال تحت المراقبة حتى يومنا هذا. وبناءً على ذلك، بدأ التنصت على ابن دغر مع رئاسته للوزراء في أبريل 2016، لكنه لم ينته مع نهاية فترته في 2018.

جدير بالذكر أن الاستهداف لا يعني على وجه اليقين نجاح المحاولة واختراق الهواتف، لكنه يؤكد وجود محاولة اختراق.

ذروة أزمة سقطرى كانت في عهد حكومة ابن دغر. وكان من أعلن رسمياً في 14 مايو 2018 أن "أزمة سقطرى انتهت بنجاح وساطة المملكة"، مؤكداً أن "العلم اليمني عاد ليطير مرة أخرى في مطار سقطرى والميناء الذي يحرسه جنود يمنيون".

في يونيو 2020، تحدث أيضًا عن مؤامرة خلافة في اليمن، في إشارة إلى الإمارات.

من الواضح أيضًا أن الإمارات لا تحب ابن دغر. في مطلع العام الجاري وتحديدًا في 16 يناير 2021 أصدر الرئيس اليمني قرارًا جمهوريًا تضمن التعيينات في عدة مناصب. وفي هذا السياق عين أحمد عبيد بن دغر رئيسًا لمجلس الشورى. وسرعان ما اعترضت الإمارات على هذه التعيينات باعتبارها خروجًا عن اتفاق الرياض.

جاء اتفاق الرياض بوساطة من نظام آل سعود بعد اشتباكات آب / أغسطس 2019 بين قوات المجلس الانتقالي الجنوبي (المدعوم من الإمارات) والقوات التابعة لحكومة هادي في عدن، والتي نتج عنها سيطرة المجلس على عدن.

عبد الملك المخلافي!

ولا يخفى على من يتابع السياسة اليمنية شكوك الإمارات وانعدام الثقة بعبد الملك المخلافي. وتظهر التسريبات أن الإمارات استهدفت عبد الملك المخلافي في مصر واليمن و المملكة.

شغل المخلافي منصبًا مهمًا كوزير للخارجية في حكومة هادي منذ تشكيل حكومة المنفى المصغرة برئاسة خالد بحاح، منذ التعديل الوزاري في الأول من ديسمبر 2015، والذي حل محل الرياض ياسين عبد الله بالمخلافي. كما شغل المخلافي منصب نائب رئيس الوزراء.

في منصبه، قال المخلافي في أبريل 2018، إن "الخلافات بين الحكومة اليمنية التابعة لـ (الشرعية) والإمارات تفاقمت عائقًا أمام عودة الرئيس عبد ربه منصور هادي إلى بلاده". وأكد في ذلك الوقت وجود "معركة بين فريق واحد"، وتحدث عن الدور الذي ستلعبه الحكومة اليمنية لـ "إصلاح الخلل" مع التحالف والإمارات.

واعترف المخلافي أكثر من مرة بوجود خلافات مع الإمارات، وهو على الأرجح سبب دفعه ثمن الخلاف القانوني مع الإمارات. وأقاله الرئيس اليمني الفار والمنتهية ولايته هادي من منصبه عبر تعديل وزاري في 23 مايو 2018، وعين خالد اليماني مكانه، علما أن المخلافي كان أعلى مسؤول حكومي من محافظات الشمال. بدلًا من ذلك، تم تعيينه مستشارًا للرئيس الفار هادي، وهو منصب شرف معروف تم تسليمه لإبعاد أشخاص معينين من مناصبهم الحساسة.

جاء اهتمام الإمارات بالتنصت على المخلافي في الفترة ما بين سبتمبر 2018 وفبراير 2019، أي بعد إقالته، ربما من أجل تتبع اتصالاته والتأكد من عدم إبداء أي ردود فعل عامة أو تصريحات أو اتصالات مع جهات دبلوماسية قد يتحدث عن الخلاف بين المملكة والإمارات أو يكشف أسراراً داخلية!